الأوضاع المالية للأندلس من خلال كتاب المقتبس لابن حيان القرطبي (□□□هـ/□□□م)

م.د. خزعل ياسين مصطفى*

تاريخ التقديم: □□/□/□□□ تاريخ القبول: □□/□/□□□

المقدمـــة

شغلت الأوضاع السياسية حيزاً كبيراً في دراسة التاريخ الأندلسي وبمزيد من الاهتمام وإنَّ دراسة تاريخ امة ما تعتمد على دراسة جوانب عديدة لاكتمال الصورة من حيث الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية ولكل منها أهميتها، وهذه محاولة لكشف وتسليط الأضواء على جانب من منهج ابن حيان في كتابه المقتبس ألا وهو الجانب الاقتصادي وليست دراسة اقتصادية بقدر ما هي دراسة أحادية بمنظور ابن حيان وأهمية تلك النصوص الواردة في كتاب المقتبس بأجزائه الأربعة التي وصلت إلينا والتي نشرت على أربعة مجلدات في سنوات متباعدة، وكان الجزء الأول وحسب النظام الحولي الذي اعتمده ابن حيان في منهجه والمشار إليه في الهوامش (ابن حيان، تحقيق مكي)[١] وهو الجزء الخاص بالأمير عبد الرحمن بن الحكم (238هـ/ 821م) وقسم من إمارة الأمير محمد من سنة (232هـ -267 هـ/ 846م -880م)، والجزء الثاني والمشار إليه (ابن حيان، تحقيق انطونيه) [٢] والذي يضم سنوات حكم الأمير عبد الله (275هـ - 888 م).

أما الجزء الثالث والمشار إليه (ابن حيان، تحقيق شالميتا) [٣] فيخص جزءاً من حكم الناصر لدين الله من سنة (300هـ-330هـ/912م-941م)، والجزء

---

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(١) ابن حيان، حيان بن خلف، المقتبس، تحقيق محمود علي مكي، بيروت، 1973.

(٢) ابن حيان، المقتبس، تحقيق الأب ملشورم انطونيه، باريس 1937.

(٣) ابن حيان، المقتبس، تحقيق شالميتا، مدريد، 1979.

الرابع والمشار إليه (ابن حيان، تحقيق الحجي)[١] ويدور حول ما يقارب خمس سنوات من حكم الحكم المستنصر من سنة (360هـ-364هـ/ 970م-974م) وكتاب المقتبس الذي يدور حوله البحث يحوي على تاريخ الأندلس منذ الفتح الإسلامي سنة 91هـ حتى نهاية عصر الحكم المستنصر سنة (366هـ/ 976م).

وبلا شك فهناك اتفاق بين الباحثين على أنَّ ابن حيان يعد من المؤرخين المتميزين بل عدّ من أعظم المؤرخين التي أنجبته الأندلس بل الغرب كله [٢]، وأنَّ أقدم ترجمة له لابن بشكوال (578هـ/1182م) فذكر أنَّه (أبو مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيان بن محمد بن حيان بن وهب بن حيان مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية 000 من أهل قرطبة)[٣]، وتأتي أهمية هذا النص إلى أنَّ ابن حيان قد ارتبط مع الدولة الأموية بالولاء لهذه الأسرة التي حكمت الأندلس ما يقارب ثلاثة قرون، وعاش في كنف المجد العتيق في حاضرة قرطبة مركز الدولة والحضارة الإسلامية الأندلسية وانه أدرك نهاية هذه الدولة وعاش أيامها الأخيرة وما آلت إليها الدولة الأموية من تمزق وتفريق.

وتأتي الأهمية الأخرى لابن حيان ثقة الرواة لرواياته ودقة مصادره حيث إنَّ والده[٤] كان أحد كبار المقربين للمنصور محمد بن أبي عامر في الأعمال الإدارية والمالية وشكل أحد مصادره الرئيسة في نقل التاريخ الأندلسي بشكل عام والدولة بشكل خاص[٥]، فضلاً عن ما ذكره ابن حيان عن تبادله الرسائل

(١) ابن حيان، المقتبس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، بيروت، 1965.
(٢) ابن حيان، مكي، ص7 وأجرى المحقق بحث واسع حول ذلك.
(٣) ابن بشكوال، أبو القاسم خلف، كتاب الصلة، القاهرة، 1966، ج1 ص153-154.
(٤) حسين بن خلف بن حيان من أهل قرطبة عاصر ابن الفرضي وشاركه في حلقات الدرس وهو احد المقربين من محمد بن أبي عامر، ينظر: ابن الآبار، أبي عبد الله محمد، كتاب التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، بيروت، 1995، ج1 ص241.
(٥) ابن حيان، مكي، ص13 و ص11 تعليق المحقق، ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد، أعمال الأعلام، تحقيق ليفي بروفنسال، بيروت، 1956، ص70؛ ابن بسام علي ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1979، ق 4 مج 1 ص75.

والخطابات مع الأدباء والمشايخ الأندلسيين في جميع البلاد التي كانت تحمل أخباراً عنهم وعن أمرائهم وشؤون أعمالهم [١]، وابن حيان يعد أحد الثقاة ومن المصادر الموثوقة لدى المؤرخين الأندلسيين الذين اعتمدوا عليه في مؤلفاتهم تلك الروايات التي كانت تتناقلها رواة العلم والمؤلفات الأندلسية تحمل منها الكثير، وكانت لهذه الروايات المنثورة بين طيات المؤلفات الأندلسية أهمية خاصة لأنها حفظت لنا ولاسيما كتب ابن حيان التي ضاعت، لم تصل بيد الباحثين ونقلت أيضاً نصوص من أجزاء المقتبس التي لم تصل إلينا أيضا[٢].

ولذلك نجد النصوص الاقتصادية التي وجدت بين صفحات المقتبس ذات أهمية كبيرة ولا نستبعد أنْ يكون ابن حيان استقصى تلك الأخبار ونقلها من مصادر موثوقة بالاعتماد على ما يقع تحت يديه من سجلات ودواوين تعود إلى مهام والده في الإدارة المالية للدولة العامرية، وكذلك إلى ما كان يسمع من والده روايات عن حياته الإدارية في عهد الخليفة الحكم المستنصر ومن ثم دوره الواسع في عصر المنصور محمد بن أبي عامر، وقد افرد في منهجه للمقتبس في كل سنة ما يعرف بالمنهج الحولي في كتابة التاريخ أخباراً عن أوضاع البلاد من مجاعات وقحط وفيضانات ثم ترجمته لرجال الدولة من الإداريين والماليين والأمناء الذين نالوا ثقة الدولة.

ولعبت جغرافية الأندلس وتنوعها دوراً مضافاً في إغناء الحياة الاقتصادية بما لها من أهمية في مواردها الزراعية وكما وصفها الحميري (بأنها شامية في طيبها وهوائها يمانية في اعتدالها واستوائها، هندية في عطرها وذكائها، اهوازية في عظم جباتها، صينية في جواهر معادنها، عدنية في منافع سواحلها...) [٣]،

---

(١) ابن بسام، الذخيرة، ق 4 مج1 ص85 و 128؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص98.

(٢) ابن بسام، الذخيرة، ق 4 مج 1 ص 57 و 18 و 35؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص70 وينظر: ناطق صالح مطلوب وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، بغداد، 1986، ص333.

(٣) الزهري، محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مجلة الدراسات الشرقية، م 21، دمشق، 1968، ص 80؛ الحميري، محمد بن عبد الله، صفه جزيرة الأندلس، تحقيق ليفي بروفنسال، 1937 ص3.

ويتفق غالبية الجغرافيين الذين كتبوا عن الأندلس على أنَّ هذه البلاد أنعم الله سبحانه وتعالى عليها بكثرة مواردها المائية من الأمطار والينابيع والأنهار وخيراتها الزراعية من الغابات والأشجار المثمرة المختلفة والمعادن والذهب والزئبق وموارد اقتصادية جمة تعم ربوع البلاد(١).

النظام المالي:

اعتمدت الدولة الأموية سياسات مختلفة في إدارتها المالية تبعاً للظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد والتي جعلت الأوضاع المالية في مد وجزر مراهنين على أوضاع البلاد السياسية وتلاحم كيان الدولة من ولاء أو خروج الأمراء على الحكومة المركزية إضافة إلى سياسة الأمراء والخلفاء من خلال إدارتهم ومعالجتهم للجوانب الاقتصادية للبلاد، ولعبت الأوضاع الأمنية دوراً مهماً في مدى قدرة البلاد المالية، فقد اتبع الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-886م) في الظروف المهادنة سياسة مرنة من حيث رفع بعض الضرائب والرسوم في بعض السنين وترك أمر الجهاد إلى مساهمة الولاة الطوعية في إرسال الأموال والرجال لتعبئة الجيوش وإخراج الحملات العسكرية(٢)، ومنهم كالخليفة عبد الرحمن الناصر (300-350هـ/ 912-961م) من اتبع سياسة صارمة بحق الولاة الخارجين على السلطة المركزية بأخذ رهائنهم من ذوي المكانة كأن يكون أحد أولادهم أو أصحاب النفوذ لدى الأمراء من أجل ضمان طاعتهم وإرسال ما يستحق عليهم من جبايات(٣).

---

(١) ابن حوقل، محمد بن علي، صورة الأرض، بيروت، 1979، ص104؛ الاصطخري، إبراهيم بن محمد، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر وآخرون القاهرة، 1961، ص35؛ الهمداني، أحمد بن محمد، كتاب البلدان، ليدن 1302هـ، ص82؛ الزهري، كتاب الجغرافية، ص80 و ص87؛ العمري، أحمد بن يحيى، مسالك الإبصار في ممالك الأمصار، تحقيق مصطفى أبو ضيف، بغداد، 1988، ص154.

(٢) ابن عذاري، أحمد بن محمد، البيان المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س. كولان وليفي بروفنسال، بيروت، 1968، ج2 ص109.

(٣) ابن حيان، شالميتا، ص116؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص144، ص174.

الإيرادات:

كان من بين مصادر الدولة الأموية الجزية وهي من الضرائب التي فرضت على أهل الذمة من الأندلسيين الذين فضلوا البقاء على دينهم وفي ذمة المسلمين مقابل ما فرض عليهم من الأموال خلال عمليات الفتح الإسلامي [١]، والصلح الذي وقعه الوالي عبد العزيز بن موسى بن نصير مع تدمير بن غندريس أحد زعماء الأسبان أصبح نموذجاً سار عليه ولاة الأمر في الأندلس، ونص هذا الاتفاق على دفع الجزية ومقدارها على الحر دينار وأربعة امداء من القمح ومثلها من الشعير وأربعة أقساط خل وقسط من العسل وقسط زيت وعلى كل عبد نصف ما ذكر، وشملت هذه الجزية مدينة تدمير ونواحيها الذين وافقوا على هذا الصلح[٢]، واستمروا الولاة والأمراء من بني أمية على جباية الجزية على أهل الأندلس من غير المسلمين وكل حسب سياسته ووفق ظروف البلاد[٣].

أما ضريبة الخراج التي تفرض على الأراضي بكل أصنافها سواء كان الخراج على الأراضي المفتوحة عنوة أو الأراضي التي فتحت صلحا أو الذين دخلوا الإسلام وبقيت الأراضي لمالكيها على أنْ يدفعوا العشر [٤]، ففي سنة (259هـ/872م) حين حاصر الأمير محمد بن عبد الرحمن مدينة طليطلة ثم ألزمهم على أنْ يدفعوا العشور في كل عام[٥]، وفي سنة (282هـ/895م) خرج

---

(١) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح أفريقيا والأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، بيروت، 964، ص70–86؛ الزهري، الجغرافية، ص 79؛ وعن الجزية ينظر عبد المتعال محمد الجبري، نظام الحكم في الإسلام مكتبة وهبة القاهرة 1984، ص133–138.

(٢) العذري، أحمد بن عمر، ترصيع الأخبار، تحقيق عبد العزيز الاهواني، القاهرة 1965، ص5؛ عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين، بيروت 1988، ص111.

(٣) ابن حيان، الحجي، ص 113؛ الزهري، الجغرافية، ص 79؛ ابن عذاري، البيان، ص144.

(٤) ج. ف. ب. هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب، ترجمة أمين توفيق، تونس 1980، ص75.

(٥) ابن حيان، مكي، ص329؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص101.

بالصائفة مطرف بن الأمير عبد الله نحو اشبيلية لضبط الأمن والاستقرار في تلك المناطق ومن ثم الحصول على خراجهم بعد أنْ كتب لهم أماناً يشترط فيها على ان يؤدوا ما عليهم من الجبايات المستحقة[١]، وكذلك حدث مع أهل حصن روطة[٢] سنة (296هـ/908م) الذين أدوا الجزية التي بذمتهم بعد خروج حملة عسكرية نحوهم[٣] وبلغت الجباية في عهد الخليفة الناصر لدين الله (350هـ/961م) من جميع المدن والكور خمسة ملايين وأربعمائة وثمانين ألف دينار[٤].

وكان بعض الولاة في الكور الأندلسية ومدنها يراوغون في دفع الجباية التي كانت مفروضة عليهم لذلك كان الخليفة الناصر يرسل لهم كتباً تذكرهم ما بذمتهم من الأموال ويحذرهم من مغبة نقصانها كما فعل مع محمد بن هاشم بن محمد التجيبي (كان حيا سنة 330هـ/941م) احد أمراء مدينة سرقسطة الذي تماطل في إرسال ما بذمته من الأموال وذلك سنة (326هـ/937م)[٥]، وإذا لم يذعنوا للكتب التي ترسل إليهم فقد يخرج أحد قواده لتنفيذ أوامره كما خرج سنة (329هـ/940م) الوزير عبد الحميد بن بسيل إلى مدينة لشكة من كور قرطبة عندما امتنعوا عن أداء الجباية المستحقة عليهم[٦].

وتعرضت هذه الجبايات إلى المد والجزر بسبب سياسة الخلفاء مع الولاة والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي لها دور واضح في تحديد سياسة الدولة ولاسيما حال تعرض البلاد إلى ظروف اقتصادية من قحط أو

---

(١) ابن حيان، انطونية، ص101، ابن عذاري، البيان، ج2 ص124.
(٢) حصن روطة: من مدن كورة شذونه على شاطئ البحر، ينظر الحميري، صنعة الجزيرة، ص102.
(٣) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2 ص144.
(٤) المصدر نفسه، ص231.
(٥) ابن حيان، شالميتا، ص 406، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، العبر، بيروت، 1958، مج4 ص44.
(٦) ابن حيان، شالميتا، ص486.

كوارث طبيعية كالفيضانات أو الجراد أو فيضانات أو تعرض المدن إلى حملات عسكرية بحيث تثقل كاهلهم على دفع ما عليهم من الأموال لذلك يبادر الخليفة إلى إسقاط جزء منها كما فعل الخليفة الحكم المستنصر بالله (350-366هـ/961-976م) حيث اسقط سدس جميع مغارم الرعية بكور الأندلس رغبة منه بالاعتراف بالشكر لله والتوسعة في أحوال العامة لسنة (364هـ/974م) على أنْ يعرّف الجابي للأقاليم الساقطة بذمتهم قبل الخروج إليهم[١]، وكان صاحب المواريث[٢] الذي يتولى بأمر الخليفة بجمع هذه الأموال ويكتب إلى الولاة والمدن الأندلسية بقوانين أو أحكام هذه الأموال ليؤدوا بشكل قانوني وشرعي ففي سنة (362هـ/972م) أرسل الوزير الحاجب جعفر بن عثمان المصحفي بكتاب إلى بعض الولاة يحدد مهامهم في إدارة أموال الدولة باعتباره صاحب المواريث الرسمي في الدولة[٣].

الخراج:

أما ضريبة الأرض فكانت هي الأخرى من الموارد المهمة في الاقتصاد الأندلسي وتأتي هذه الأهمية من الأراضي الزراعية الشاسعة التي خضعت للخراج، وكذلك من نوعية الأراضي التي امتازت بخصوبتها ووفرة مياهها ذات المردود الزراعي العالي تبعاً لذلك فالخراج فيها ذا جدوى اقتصادي مهم، وتعامل المسلمون مع الأرض حسب ما كانوا يحملونه من الأحكام الشرعية التي تحدد ملكية الأراضي المفتوحة ما بين التي فتحت عنوة وأخرى صلحاً ومنها ما

---

(١) ابن حيان، الحجي، ص207.

(٢) صاحب المواريث أو الفرائض ينظر في تقسيم التركة على مستحقيها وله معرفة في أحكام الأحوال الشرعية ينظر: ابن عبدون محمد بن أحمد رسالة ابن عبدون في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة، 1955، ص16.

(٣) ابن حيان، الحجي، ص 111-114 (وشمل هذا الكتاب الذي أرسله المصحفي إلى أبي العيش بن أيوب تفاصيل وأحكام شرعية حول الخراج والجزية والزكاة والمقاييس والمكاييل التي يتم استخدامها في أداء هذه الضرائب لذلك تعد وثيقة أساسية التي تعالج الأمور المالية بالأندلس).

كانت بيد الفاتحين الذين حصلوا على أراضي واسعة، وملكية هذه الأصناف باتت معلومة لدى ولاة الأمر في الأندلس فالأراضي التي فتحت عنوة تم تقسيمها بين الفاتحين بعد إخراج خمس بيت المال والأراضي التي فتحت صلحاً بقيت بيد مالكيها يدفعون ضريبتها سواء كانت عشوراً أو خراجاً، أما الأراضي الخاصة بالملوك والمالكين ورجال الدولة القوطية إضافة إلى الأملاك الخاصة للموسورين وأملاك الكنائس وأملاك الذين فروا أو قتلوا أثناء الحروب عند الفتح الإسلامي وهذه الأراضي واسعة وغنية إضافة إلى الأراضي التي استصلحت من قبل الفاتحين أو الداخلين إلى الأندلس بعد الفتح كل هذه الأراضي كان لها خراجها الخاص(١).

لقد حرص الأمراء الأمويين على تنظم ومتابعة الأراضي والملاكين على أداء الخراج بشكل مقرر ومنتظم حيث حصلوا على خراج أهل طليطلة سنة (257هـ/870م) بعد أنْ ترك لهم جزءاً من الخراج لأعمال مسجد الجامع بالمدينة ومنشآت أخرى تتعلق بصيانة أسوار المدينة، وفي سنة (259هـ/872م) أيضاً تعهدوا على أداء عشور يؤدونها في كل سنة (٢)، فقد ورد أنَّ الخراج في الدولة الأموية بلغ (أيام هشام بن الحكم قبل الفتنة ما مقداره أربعة آلاف ألف دينار 000 ويكون ذلك بالذهب ألف ألف مثقال وثلاثمائة مثقال وكانت أيام المستنصر الضعف من ذلك الخراج)(٣).

أما الغنائم فتعد من الروافد المهمة في إيرادات الدولة الأموية وهي حصيلة المعارك التي تخوضها الحملات العسكرية ضد الممالك الاسبانية الشمالية أو مع المتمردين الذين كانوا يخرجون على السلطة المركزية ولابن حيان دور كبير في اغناء ونقل وقائع تلك الغزوات والحملات العسكرية

---

(١) هوبكز، المرجع السابق، ص 75؛ عبد الواحد ذنون طه، الفتح والاستقرار، بغداد، 1982، ص208-216؛ ناطق صالح وآخرون، تاريخ العرب، ص453.

(٢) ابن حيان، مكي، ص327 و 329؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص111 و 120- 126، إبراهيم ياس الدوري، عبد الرحمن الداخل، بغداد، 1982، ص26.

(٣) العذري، المصدر السابق، ص121.

والصوائف والشواتي وكل الجهود العسكرية التي تبذل من أجل الحفاظ على ممتلكات الدولة الأموية وضرب الحركات المتمردة التي تظهر بين الحين والآخر في مختلف كور الأندلس[١]، ويتم إحصاء تلك الغنائم لدى القادة ويؤخذ خمسها إلى بيت المال ويتولى الخازن استلام تلك الأموال سواء كانت نقدية أو على شكل سبايا وأسلحة وحيوانات وحبوب والى ما شاكل ذلك [٢]، فغالباً ما كان الجيش الأموي عند دخوله المدن والقصبات بعد هروب أهلها يستولي على موجودات القصبة من أغذية وحبوب كغنائم وموارد لتمويل الجيش إضافة إلى إرسال خمسها إلى العاصمة قرطبة[٣].

والأموال التي كانت ترسل إلى العاصمة كبيرة وتحصى بدقة وبأمانة ويمكن ترجيح سبب ذلك إلى أنَّ غالبية الحملات العسكرية كانت تخرج بقيادة الأمراء أو الخلفاء أنفسهم أو أبنائهم أو احد المقربين من الوزراء والحجاب أو ممن حازوا على الثقة من الدولة[٤]، لذلك كانت هذه الأموال تصل إلى الخزينة بشكل كامل دون العبث بها من قبل العاملين عليها، ومقابل ذلك كان الأمير أو القائد يكتب كتاب الأمان للمدن التي توافق في نهاية الأمر على دفع جبايتهم [٥]، مع مراعاة ظروف أهل المدينة من إعفاء جزء أو استيفاء ما يترتب عليهم ففي سنة (306هـ/918م) حصل القائد الحاجب بدر بن أحمد في خلافة الناصر لدين الله على غنائم كبيرة متنوعة من الخيول والأغنام والسبايا والأغذية والاقوان والأمتعة والابنية والحلي الفاخرة والأواني ما لا تحصى، وكذلك تمكن

(١) تحقيق، مكي، ص344؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص98 و 101 و 169.

(٢) ابن حيان، مكي، ص3؛ ابن حيان، شالميتا، ص146؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص146 و ص169.

(٣) ابن حيان، مكي، ص3؛ ابن حيان، شالميتا، ص151.

(٤) ابن حيان، شالميتا، ص 73 و 146 و 151 و 166؛ عنان، دولة الإسلام، 14 ق 2، ص389-412.

(٥) ابن حيان، انطونية، ص111؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص124.

عبد الملك بن أبي عامر في خلافة هشام المؤيد بالله من الحصول على غنائم ثم اسقط سدس الجباية المستحقة على جميع الرعية في مدن الأندلس(١).

في حين كان بعض الأمراء يفرضون على أمراء المدن ضمانات مقابل إيفائهم بالعهود، ويصف ابن حيان الولاة الذين تعاقبوا على حكم طليطلة حينما يعلنون الولاء إلى السلطة المركزية (فصاروا إلى طلب الأمان والإذعان بإيتاء الجباية وقبول العمال وبذل الرهن على الالتزام الطاعة)(٢) وكذلك كتب الناصر لدين الله في سنة (326هـ/937م) كتاباً لمحمد بن هاشم أحد أمراء مدينة سرقسطة أماناً له ولذويه وعلى أنْ يورد ما عليه من الجباية من دون نقصان مع السماح له الدفع بعد عام من دون إبلاغه بالرسل أو الوكلاء(٣).

وحرص الحكام في الأندلس السماح للولاة وأمراء المدن استقطاع نفقاتهم للمدينة من رواتب الجند في الثغور وكذلك رصد أموال لدفع الفدية لفك الأسرى الذين يقعون في قبضة الأعداء إضافة إلى أموال لإصلاح حصونهم ووسائلهم الدفاعية وصرف الرواتب العمال والمشرفين على أموال الدولة قدره مائتي دينار درهم وهذا العطاء كان كبيراً بالمقارنة مع رواتب الأصناف الأخرى من عمال الدولة كما حدث سنة (236هـ/ 850م) ولا تستبعد أنْ تكون هذه الإجراءات لغرض حماية أموال الدولة من العاملين عليها(٤).

ومن المنافذ الأخرى لإيرادات الدولة ما كانت تجبى من الأموال في الأسواق والحوانيت، وصاحب السوق في كل مدينة يتولى الإشراف عليها ويجمع جبايتهم، ففي سنة (360هـ/970م) خصص الخليفة الحكم المستنصر ما

(١) ابن حيان، شالميتا، ص، 146 و 151 و 166 و 167 و 191؛ ابن بسام، الذخيرة، ق4 مج 1 ص78؛ عنان، دولة الإسلام، ع1 ق2، ص608-614.
(٢) تحقيق، شالميتا، ص277؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص101.
(٣) ابن حيان، شالميتا، ص406؛ ابن خلدون، العبر، مج 4 ص404.
(٤) ابن حيان، مكي، ص6.

تجبى من الأموال لحوانيت السراجين في العاصمة قرطبة للإنفاق على المعلمين في المدارس لأبناء العامة الخاصة بتعليم أبناء الضعفاء والمساكين بقرطبة[١].

أما الزكاة فقد شكلت أيضاً رافداً مهماً لإيرادات الدولة إلا أنَّ مقادير هذه الأموال كانت متقلبة بسبب امتناع بعض المدن من دفعها إلى العاصمة قرطبة أو إعفائهم فقد حصل في سنة (320هـ/932م) حيث أعفى الخليفة الناصر أهل طليطلة من دفع الجبايات غير الزكاة وجاء هذا الإعفاء من خلال شروط الصلح التي اتفق عليها الطرفان لفك الحصار عن مدينة طليطلة[٢]، مما يدل على أنَّ جباية الزكاة من المسلمين لم يكن يسمح بالتفاوض عليها لأنها تمس بالشرائع الإسلامية وانتمائهم إلى حضيرة الإسلام والمسلمين وعنواناً للولاء للدولة الأموية.

وغالباً ما تكون أموال الزكاة التي يحصل عليها الأمير من المدن ضمن المبالغ التي يتم الاتفاق عليها ولاسيما عند عودة بعض المدن إلى حضيرة الدولة ويحصل الأمير على تلك المبالغ وهي متراكمة على الولاة من الزكاة فالخراج والجبايات الأخرى المستحقة عليهم وهذا ما حصل مع أمراء سرقسطة سنة (326هـ/937م) عندما فرض الناصر عليهم مبالغ محدودة يستحق الدفع بعد انقضاء العام ويتم إرسالها إلى العاصمة من دون أنْ ترسل قرطبة وكيلاً أو إشعاراً لإرسال تلك الأموال التي تم احتسابها على بذمة أمراء سرقسطة[٣].

وهناك ضرائب أخرى مفروضة على التجارة والمعروفة بالضرائب الكمركية والأخرى المفروضة على أهل قرطبة وأقاليمها والولايات من البلاد[٤]، وكانت هي الأخرى مصدراً مالياً للدولة على الرغم من ندرة المعلومات عنها ولا يستبعد أنْ يكون السبب وراء ذلك قلة المبالغ التي تفرض على التجارة مقارنة مع الجبايات الأخرى، وهي سياسة مرنة اتبعها الأمراء لجلب التجار إلى الأندلس وفرض ضرائب كبيرة تؤدي إلى نفور التجار وعدم

(١) ابن حيان، الحجي، ص207.
(٢) ابن حيان، شالميتا، ص322؛ ابن خلدون، العبر، مج 4 ص305.
(٣) ابن حيان، شالميتا، ص406.
(٤) ابن حيان، مكي، ص273.

الدخول إلى الأندلس، إضافة إلى كثرة المنافذ البحرية من الموانئ والتي يصعب على الأجهزة الإدارية من السيطرة على مرور السلع والبضائع وخروجها، وكذلك لغنى الأندلس من المعادن والصناعات الحرفية والزراعية يعد عاملاً مهماً في النشاط التجاري في البلاد [١]، ورغبة الأمراء بتعبئة الموانئ بالجيوش لرد المخاطر الخارجية فقد جعلت الموانئ مؤمنة مما دفع بالتجار إلى دخول البلاد بحرية وآمان لعرض تجارتهم في المدن الأندلسية [٢]، أضف إلى ذلك أنَّ كثير من الاتفاقيات السياسية التي تبرم بين الأندلسيين والأطراف الخارجية كانت تتضمن بنوداً لحماية التجارة والتجار كما فعل الخليفة الناصر لدين الله سنة (329هـ/940م) مع صاحب جزيرة سردينيا[٣] الذي قدم الأندلس للصلح مصطحباً معه التجار لتسهيل أعمالهم التجارية في الأندلس[٤].

وللتجار مكانة خاصة لدى الأندلسيين خاصة في الحروب من عدم التعرض لهم في الحملات العسكرية ولاسيما عندما يقعون أسرى في الحروب التي وقعت مع الممالك الاسبانية الشمالية وكان لهذا الجانب اهتمام كبير لدى الخلفاء الأمويين حيث عقد كاتب الناصر الدين الله حسداي بن اسحق صلحاً مع شنيبر بن غيفريد الإفرنجي صاحب برشلونة سنة (328هـ/ 939م) واحد مطالبه تأمين الرحلات التجارية بين الطرفين، وكذلك لعب التجار دوراً مهماً بين الأطراف السياسية لعقد الصلح وإطلاق سراح الأسرى وتسهيل مهمة السفراء بين الدول[٥].

---

(١) الحميري، المصدر السابق، ص19.

(٢) ابن حيان، شالميتا، ص 478؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ج 2 ص96 و 103 و 239، الزهري، الجغرافية، ص28.

(٣) جزيرة سردينيا أو سردانيه: تقع في البحر المتوسط بين إيطاليا وشبه جزيرة إيبريا، ينظر سالم، تاريخ البحرية ص122.

(٤) ابن حيان، شالميتا، ص485.

(٥) ابن حيان، شالميتا، ص454؛ ابن حيان، انطونية، ص23.

النفقات:

تأتي النفقات باعتبارها صفحة من الجانب المالي في البلاد، فبعد أنْ يتم خزن الأموال العامة لدى مسؤول الخزانة المعروف بالخازن في العاصمة أو المدن الأخرى، يبدأ الأمير والوزراء بصرف تلك الأموال على الدولة، وأورد ابن الخطيب أنَّ جباية الأموال (مقسومة على ثلاثة أقسام قسم للجند وقسم للبناء وقسم مدخر للضرائر)[١]، وتتولى مجموعة من جهابذة الكتاب ورجال الحسابات والمدققين برفع كتب النفقات إلى الأمير ليصدر أمره بالصرف ومن ثم يتم صرفها لدى الخازن[٢]، ويمكن من خلال النصوص المتوفرة تلخيص النفقات على عدة مجالات منها:

1. النفقات العامة، وتندرج تحت لائحة نفقات الدولة في مجال تنظيم الجيش وتعبئته وكل ما يلزمه من أسلحة وأموال وسفن وخيول وما إلى ذلك من أمور تكفل بأن يكون الجيش قادراً على حماية الدولة من المخاطر الخارجية إضافة إلى الرواتب الشهرية لكل من يعمل في خدمة الدولة الأموية من الوزير إلى اصغر مستخدم في الدولة[٣].

وكل هذه المؤسسات منظمة بدواوين يديرها موظفون وأمناء لتوزيع تلك الأموال على من له عطاء أو راتب شهري من الدولة[٤]، ومنهم من يمنحه الأمير أقطاعات يرتزقون منها بدلاً عن رواتب شهرية كما حصل مع وزراء الأمير عبد الرحمن بن الحكم الذي منح وزراءه خططاً يرتزقون منها في كل شهر ثلاثمائة دينار، ومنهم من يحمل كتاباً على نظام الصكوك بقيمة العطاء يسلمه للخازن ليحصل على عطائه[٥].

---

(١) ابن عذاري، البيان، ص 231 أعمال الأعلام، ص 38؛ ابن كردبوس، تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، مدريد، 1971، ص59.

(٢) ابن حيان، مكي، ص136.

(٣) ابن حيان، مكي، ص29 و ص96؛ ابن حيان، الحجي، ص210 و ص223.

(٤) ابن حيان، انطونية، ص 15؛ ابن حيان، شالميتا، ص 465؛ مؤلف مجهول، مفاخر البربر، تحقيق لافي بروفنسال، الرباط، 1934، ص10.

(٥) ابن حيان، مكي، ص29 و ص137؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص22.

وغالباً ما تتحمل الدولة رواتب الجند في الأقاليم والمدن سواء بإرسال الأموال من العاصمة أو صرف جزء من خمس المستحقات المالية على الولاة وصرفها كرواتب أو نفقات عامة على المنشآت العمرانية وتقوية الحصون والأسوار وإدامتها لتمكنهم من الدفاع عن المدينة والتصدي للأعداء [١]، لأنَّ المبالغ المترتبة على الأمراء في المدن كانت كبيرة تعد بعشرات آلاف من الدنانير ويورد العذري[٢]،أنَّ جباية لبلة كانت خمسة عشر ألفاً وستمائة وسبعة وعشرون ديناراً وجباية كورة الجزيرة ثمانية عشر ألفا وجباية الأندلس أيام الأمير هشام بن الحكم قبل الفتنة أربعة ملايين دينار ويكون بالذهب مليون مثقال، وموارد الدولة في عهد الناصر الدين الله خمسة ملايين دينار وأربعمائة وثمانين ألف دينار إضافة إلى ما يستحصل من الأسواق والضرائب مع قرطبة[٣]، وأيام المستنصر بالله بلغت الموارد المالية الضعف من ذلك[٤].

وكان لكل جيش خازن يتولى الأمور المالية من توزيع الرواتب والنفقات الأخرى ومنهم أحمد بن محمد بن حدير الذي تولى خزانة الجيش في عصر الحكم المستنصر بالله سنة (364هـ/974م)، ويتكفل الخازن أيضا تكاليف إخراج الصوائف والشواتي ولاسيما التي تخرج لملاقاة أعداء الدولة الأموية من الممالك الاسبانية الشمالية فيرسل الأمير إلى الولاة للمشاركة في هذه الحملات والتهيؤ لدعم الحملة من بذل الأموال والخيول والأسلحة التي تحتاجها تلك الحملات[٥].

وتحملت الدولة نفقات أخرى إضافة إلى ما ذكرنا تدخل في مجال جهود الدولة السياسية والاجتماعية، فقد كان للأمراء اهتمامهم في رعاية الفقراء، وللأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م) دور في بسط الأموال

(١) ابن حيان، مكي، ص6 و ص96؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص304.
(٢) ترصيع الأخبار، ص111 و ص120.
(٣) العذري، ترصيع الأخبار، ص121؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص231.
(٤) المصدر السابق، ص121.
(٥) ابن حيان، شالميتا، ص433.

لهم لذلك خصص سهماً من مال الجبايات في كل سنة لتوزع على الفقراء والمساكين[١].

وكانت سياسة رعاية الفقراء والمساكين معروفة لدى بني أمية وعرف عن الخليفة الأموي الحكم المستنصر بالله اهتمام خاص بتفريق الأموال بين المساكين وعلى الخدم والصقالبة فضلاً عن رواتبهم ولاسيما في المناسبات والأعياد وشهر رمضان المبارك[٢] الأندلس كانت تمر عليها بعض السنين من المجاعات والقحط والفيضانات فتسرع الدولة في تقديم الصدقات والمساعدات إلى الناس لاجتياز المجاعة وغلاء الأسعار[٣]، وبنى الخليفة الحكم المستنصر بالله داراً خاص بالصدقة سمي بـــ (دار الصدقة) يتم فيها توزيع الأموال على الفقراء والمساكين[٤].

ونفقات أخرى تصرف لإقامة الحفلات أو عقد صلح بين الدولة وبعض الخارجين على القانون ففي سنة (303هـــ/915م) منح الخليفة الناصر لدين الله إلى عمر بن حفصون أحد أبرز المتمردين على الدولة الأموية منذ سنة (265هـــ/878م) أموالاً وعطايا وهدايا من (الكسى السلطانية من الوشي الطرازي والخز العراقي والسيوف الحالية والدواب الرائعة والمراكب الثقيلة المذهبة والمفضضة)[٥]، وكان للخليفة الناصر لدين الله باع طويل وكرم موفور مع ولاته وأصدقائه ويغدق عليهم بالهدايا الثمينة فقد أرسل هدايا فاخرة إلى موسى بن أبي العافية والى المغرب الذي كان أحد الموالين لبني أمية في المغرب وله تعاون واضح بنقل أخبار العدوة إلى العاصمة قرطبة[٦].

---

(١) ابن حيان، انطونيه، ص34.

(٢) ابن حيان، الحجي، ص23 و 226 و 234.

(٣) ابن حيان، مكي، ص 343؛ ابن حيان، شالميتا، ص 109؛ ابن عذاري البيان، ج 2 ص167-214.

(٤) ابن عذاري، البيان، ج 2، ص240، ولم أجد في المقتبس لابن حيان إشارة إلى دار الصدقة.

(٥) ابن حيان، شالميتا، ص116؛ ابن خلدون، العبر، مج 4 ص303.

(٦) ابن حيان، شالميتا، ص426، ص428.

وهناك نفقات عامة معروفة لدى أمراء بني أمية تتعلق بصرف الأموال على المنشآت والقصور والمساجد في العاصمة قرطبة أو في المدن الأندلسية الأخرى، فقد أولى الأمير عبد الله بن محمد اهتماماً واضحاً في إعمار المدن وإدامتها مع مراعاة الاقتصاد في الإنفاق [١]، فضلاً عن الاهتمام برجال الدولة في منحهم الهدايا في المناسبات أثناء زيارتهم إلى العاصمة قرطبة فقد ورد إلى الخليفة الناصر لدين الله محمد بن خزر الذي قدم إلى قرطبة حاملاً هدايا كثيرة ومنحه الخليفة الناصر ضعف ما قدم من سيوف ثمينة وطرز فاخرة من الثياب عطايا ثمينة أخرى[٢]، وكذلك بذلوا الأموال لإطلاق سراح الأسرى من المسلمين الذين يقعون أسرى بأيدي الممالك الإسبانية الشمالية كما حصل مع الوزير هاشم بن عبد العزيز الذي فك أسره الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-886م) مقابل فدية مقدارها مائة خمسون ألف دينار [٣]، وهناك هبات أخرى منها الصلة أو الصلات وهي مبالغ مالية تمنح لوجهاء البربر واعيان الأندلس المشهورين بولائهم للدولة الأموية ويتسلمونها من الخازن بقرطبة[٤]، وكثيراً ما كانت الأعمال العمرانية تتداخل مع العمليات العسكرية وكان الناصر لدين الله يجزل بالعطاء ويبذل الأموال لاعمار مدينة قرطبة والعمل على توسيعها[٥]، وإذا ما طلب الولاة نفقات عامة لمدنهم فغالباً ما تمنح لهم صلاحيات مالية لاستقطاع قسم كبير من جباية الجزية أو الخراج لصرفها على رواتبهم وفك أسراهم وتحصين أسوار مدنهم ومنح رواتب العمال والمرابطين في الثغور[٦]، ففي سنة (329هـ/940م) كلف الخليفة الناصر

(١) ابن حيان، انطونية، ص34.
(٢) ابن حيان، شالميتا، ص268.
(٣) ابن حيان، مكي، ص344 و ص386؛ مؤلف مجهول، أخبار مجموعة، تحقيق إبراهيم الإبياري، بيروت، 1989، ص128.
(٤) ابن حيان، الحجي، ص131؛ أخبار مجموعة، ص126.
(٥) ابن حيان، شالميتا، ص437؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص174 و ص209.
(٦) ابن حيان، مكي، ص6.

وزيره أحمد بن محمد بن الياس لبناء مدينة سكتان من كورة طليطلة ودعمها بالرجال والسلاح من أجل الدفاع عنها[١]، وله اهتمام كبير في إعمار المدن وتحصينها كما حصل مع مدينة حرنكش من مدن طليطلة حيث رتب بنيانها واسكنها بالناس ونظم أسواقها وسماها الفتح [٢]، فضلاً عن دور لمساته على المنشآت المدنية من حيث الترميم أو الزيادات أو توسيع [٣]، وساهم الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م) في دعم عبد الرحمن بن مروان بن يونس ابن الجليقي في بناء بطليموس حيث أرسل إليه المهرة من البنائين والعمال الماهرين وإعانة بالأموال لاستكمال المدينة [٤]، ويروي ابن حيان عن أحداث سنة (360هـ/ 970م) أنَّه أنفق على إحدى الحملات العسكرية خمسة وعشرين حملاً توجه بها إلى ولاة الأمر لصرفها على الجند لإتمام مهامهم العسكرية والمدنية[٥].

وكذلك تحملت الدولة نفقات المدارس والمعلمين ولاسيما المدارس الخاصة بتعليم أولاد الضعفاء والمساكين فقد جعل الخليفة الحكم المستنصر بالله جباية حوانيت السراجين بسوق قرطبة نفقة على المعلمين الذين يعلمون في تلك المدارس[٦].

النفقات الخاصة:

أما النفقات الخاصة فهي نفقات تصرف من قبل الأمير أو الخليفة على القصر والحاشية والموظفين والمستخدمين من الحرس الخاص بالقصر وكذلك النفقات التي تصرف على أبنائهم وأسرهم فضلاً عن ما يمنح لهم من الأراضي والبساتين والضيع والدور السكنية الخاصة بالأولاد أو لكل من ينتمي إلى الأسرة

(١) ابن حيان، شالميتا، ص465.
(٢) ابن حيان، شالميتا، ص283؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص302.
(٣) ابن حيان، شالميتا، ص287؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص224 و 174.
(٤) ابن حيان، انطونية، ص15، الحميري، المصدر السابق، ص46.
(٥) ابن حيان، الحجي، 123.
(٦) المصدر نفسه، ص207.

الأموية من رواتب وهبات وعطاء وهدايا وما إلى ذلك من الأموال التي تصرف من خزينة الدولة على القصر الأموي، وخاصة اهتمام بعضهم ببناء القصور والدور وتوزيع الأراضي على الأولاد وتخصيص رواتب لهم وبناء المساجد والأسواق في تلك الارباض[١].

فقد منح الأمير عبد الرحمن بن الحكم رواتب شهرية قدرها ثلاثون ديناراً لكل من دخل الأندلس من الأمويين في عصره، ويمنحون كتباً خاصة بقيمة العطاء ويتم صرفها عند الخازن في العاصمة بقرطبة وكان الشامي يتقدم على أهل الأندلس في يوم صرف العطاء، وعرف الأمويون بالأندلس بالشرفاء، وللأمير محمد شعر في ذلك:

موالي قريش من قريش فقدموا

موالي قريش لا موالي معتب [٢]

ونظموا هؤلاء في ديوان خاص سمي بـــ (ديوان قريش) لتسلم الرواتب والهدايا التي تصلهم في المناسبات والأعياد [٣]، ويتم تعيين أحد الخدم المقربين إلى الأمير في إدارة النفقات على قصور النساء والأولاد إضافة إلى ما يحتاجه القصر من أموال لشراء الخدم والجواري [٤]، فقد روى المقري (1041هـــ/1631م) نقلاً عن ابن حيان أنَّ رواتب زرياب مغني القصر في كل شهر مائتا دينار ولكل من أولاده الأربعة واحد وعشرون ديناراً وفي كل عام يتسلم عطاء إضافي وقدره ثلاثة آلاف دينار ولكل عبد ألف دينار وفي

(١) ابن حيان، شالميتا، ص9 و 13 و14 و 16.
(٢) ابن حيان، مكي، ص96 و 137 و 196، ابن سعيد، علي بن موسى، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1964، ج1 ص187.
(٣) ابن الفرضي، عبد الله بن محمد، تاريخ العلماء، تحقيق عزت العطار، القاهرة، 1988، ج1 ص143؛ مفاخر البربر، ص10 و ص12.
(٤) ابن حيان، شالميتا، ص9 و 13، عنان، دولة الإسلام، ع1 ق1 ص249.

المناسبات خمسمائة دينار مع الطعام المكون من حبوب ومنحهم البساتين والضياع[١].

وللخلفاء الأمويين اهتمام خاص بالأولاد والرغبة في منحهم استقلالية مالية فقد منح الناصر لدين الله لأولاده قطع أراضٍ وأموالاً وجواري وخدم وبنى لهم في تلك الأراضي، ونصّب أحد ثقاته من رجال القصر أميناً لهم لصرف الأموال اللازمة لهم وعلى دورهم[٢].

أما بناء مدينة الزهراء في عهد الناصر فكان جل اهتمامه ينصب إلى إظهار تلك المدينة بأبهى صورة من رفد الأموال والصناع المهرة والبنائين وعمال، وللمؤرخين في التاريخ الأندلسي بحث طويل في مراحل بناء مدينة الزهراء الذي بدء الناصر في بنائها سنة (327هـ/938م) بعد أنْ تمكن من تثبيت الأمن والاستقرار في البلاد [٣] وخصص ثلث واردات الدولة للإنفاق على المدينة، فقد كان للحكم المستنصر دور في الزيادة والتوسيع فيها بالتحفيات والفسيفساء[٤]، فضلاً عن المساجد الخاصة التي تم تشيدها في الاقطاعات الخاصة بالأولاد والجواري اللواتي لهن دور في بناء المساجد الخاصة في الأراضي التابعة لهن، ومن أبرزهن طروب [٥]، وفجر والبهاء[٦]، ومرجان أم الخليفة الحكم المستنصر[٧].

---

(١) أحمد بن محمد، نفح الطيب، تحقيق إحسان عبا، بيروت 1968، ج4 ص122.

(٢) ابن حيان، شالميتا، ص14–16، ابن حيان، الحجي، ص217.

(٣) ابن حيان، شالميتا، ص 437، ابن عذاري، البيان، ج 2 ص209؛ ابن كردبوس، تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971، ص58.

(٤) ابن كردوس، تاريخ الأندلس، ص 58؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ج 2 ص231 و ص237.

(٥) ابن حزم، علي بن أحمد، طوق الحمامة، تحقيق صلاح الدين القاسمي، بغداد، 1986، ص48؛ ابن حيان، مكي، ص8 و ص431.

(٦) ابن حيان، مكي، الصفحات 10 و 15 و 432؛ ابن عذاري، البيان، ج2 ص171.

(٧) ابن حيان، شالميتا، ص13، وينظر فكري، المرجع السابق، ص29.

أما قصر الإمارة فكان الأمراء يولون اهتماماً متميزاً في إبرازها على أبهى صورة حتى يخيل للناظر إلى القصور كتحفة فنية من كثرة زخارفها وروعة بنائها وجمالية ألوانها وآثارها الباقية حتى الآن في مدن إسبانيا من القصور والمنشآت المدنية الأخرى(١).

وعرف الناصر بأنه لم يعد قصراً في قرطبة أو معلماً إلا وله أثر محدث من توسيع أو زيادة مع الدقة والجودة في طرزها وفتونها(٢).

الإدارة المالية:

اعتمدت الدولة الأموية في إدارتها المالية على إعداد من الدواوين وخطط، وإداريين من المحاسبين والكتاب والحاصلين على ثقة الأمراء والخلفاء من رجال القصر والأمناء(٣)، فكان هؤلاء رجال الدولة يملكون مهمات إدارية ومالية ولعل من أبرز الإداريين في المؤسسات المالية الأندلسية هو:

الخازن: وهو الأمين على الأموال في العاصمة قرطبة ويسمى صاحب الخزانة أو الخازن(٤)، ويتولى صرف الأموال إلى الأمناء وأصحاب الكتب والعطاء الصادرة من قبل الدولة وموقعة من قبل الأمير أو الخليفة، وكان عبد الله بن عثمان بن بسيل ومحمد بن وليد بن غانم خازنين للمال لدى الأمير عبد الرحمن بن الحكم(٥)، في حين كان عبد الله بن حسين خازناً للمال في عهد الأمير محمد فضلاً عن مسؤوليته باعتباره صاحب السوق، ولحرصه على السوق ومعرفته بالغشاشين من التجار والصناع لا يستبعد أنَّ هذه الصفات أهلته ليكسب ثقة

---

(١) ابن عذاري، البيان، ج2 ص228؛ وينظر سالم، تاريخ المسلمين، ص438 وما بعدها.
(٢) ابن عذاري، البيان،ج 2 ص 224؛ محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، القاهرة، 1988، ع1 ق 1 ص200-2001.
(٣) ابن حيان، الحجي، ص270-275 وفيها أبرز رجال الإدارة المالية في الأندلس.
(٤) المصدر نفسه، ص103 و 106 و 129.
(٥) الخشني، محمد بن حارث، قضاة قرطبة، تحقيق: إبراهيم الابياري، بيروت، 1982، ص119؛ ابن حيان، مكي، ص137.

الأمير ويكون الخازن[١]، ويعمل مع الخازن مجموعة من الكتاب والمحاسبين والمدققين من أجل السيطرة على المال العام من الغشاشين والمزورين ومواصلة العمل في الأمور المالية بشكل صحيح[٢]، ولأهمية منصب صاحب الخزانة فقد تعاقب كثيرون في هذا المنصب ولاسيما في عهد الناصر لدين الله ففي سنة (301هـ/913م) تولى الخزانة موسى بن سليمان الخولاني، وأعقبه أمناء آخرون منهم فطيس بن إصبغ في عدة ولايات، ومحمد بن عبد إله بن محمد الزجالي وأحمد بن يوسف بن حدير ونمارة بن سليمان وأحمد بن عبد الوهاب وعيسى بن فطيس في حين تولى سنة (316هـ/928م) عدة أمناء في وقت واحد مما يدل على تدفق الأموال على الخازن وتشعب مهامهم المالية حتى دفع به في النهاية أنْ يجعل ابنه الحكم المسؤول الأول على الخزانة ويساعده مجموعة من الكتاب والمحاسبين الأمناء[٣].

ضرب العملة: ورث الأمويون في الأندلس النقود المتداولة منذ الفتح الإسلامي والمضروبة في الدولة الإسلامية في المشرق والأندلس ولاية من الدولة الإسلامية، وحين تمكن عبد الرحمن الداخل الاستحواذ على السلطة في الأندلس لم يتمكن من ضرب العملة على رسوم خاصة بهم وحتى الأمراء الذين جاؤوا من بعده بل ضرب النقود على الرسوم المتداولة في الدولة الإسلامية حتى ولاية الناصر وفي سنة (316هـ/928م) عندما أعلن نفسه خليفة محاولاً بذلك استقلالاً سياسياً حقيقياً وأمر بضرب النقود على رسوم خاص به على إثر إعلان الخلافة وبذلك حقق استقلالاً اقتصادياً، وأقام داراً لضرب العملة في قرطبة وتولى أحمد بن موسى بن حدير إدارتها وضرب الدنانير والدراهم من خالص

---

(١) المصدر نفسه، ص186.

(٢) المصدر نفسه، ص136.

(٣) ابن حيان، شالميتا، ص97 و 469 و 471؛ ابن عذاري، البيان، ج2 الصفحات 164 و 169 و 175 و 183 و 193 و 195 و 197 و 202 و 208.

الذهب والفضة وحاول القضاء على الدنانير والدراهم المزورة في الأسواق، وعُزل وتولى مكانه يحيى بن القبرسي[١].

ولم يكن كل الذين تولوا دار الضرب مصدر ثقة الناصر فمنهم من خان الأمانة وأبرزهم سعيد بن جساس ممن كشف عن غشه في ضرب النقود فسخط عليه وسجنه، ثم تولى قاسم بن خالد صاحب العيار الجيد الذي ضرب به المثل في جودة صنعته في ضرب النقود، وعندما فتحت مدينة الزهراء تم نقل دار الضرب إليها وتولى ولده الحكم المستنصر ولاية دار الضرب والخزانة معاً [٢] وعندما تولى الحكم المستنصر (350-366هـ /961-976م) السلطة في الأندلس عين محمد بن أبي عامر أحد مقربيه دار الضرب فضلاً عن توليه مناصب عديدة[٣].

(١) ابن حيان، شالميتا، ص 243؛ ابن عذاري، البيان، ج 2 ص 198 و ص 208، ناطق صالح وآخرون، تاريخ العرب، ص451.
(٢) ابن حيان، شالميتا، ص، 243 و 354 و 486 و 487.
(٣) ابن حيان، الحجي، ص 41 و ص 43، ابن بسام، الذخيرة، ق 4 مج 1 ص 63، ابن كرديوس، تاريخ الأندلس، ص62.

Andalus Financial Affairs through Al-Muqtabus Book

Dr. Khaz'al Y. Mustafa*

Abstract

The present study investigates the financial services in Andalus (Spain). This is to be done by reviewing the book entitled with (Al-Muqtabas) lit. means (excerpt) written by Ibn Hayan Al-QurTubi (469A.H/ 1076A.D).

This paper starts with an introduction to explain the Andalus topography viewing kinds of metals animal warfare and agricultural materials. It also makes clear other fields to explain financial issues like taxes. Similarly, it is to study the expenditure of the whole state and those which are particular to Ommiad palace and the other for the public. Finally, the paper also studies the financial institutions and the coining of money.

* Dept. of History/ College of Arts/University of Mosul.